

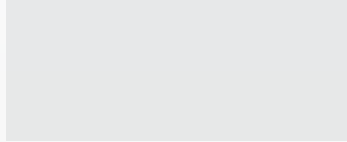
مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية / جامعة قطر
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences/ Qatar University



نافذة مركز ابن خلدون على السياسة

أبريل 2022

نافذة علمية شهرية تصدر عن مركز
ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية



المحتوى



مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Ibn Khaldun Center for Humanities and Social Sciences

نافذة مركز ابن خلدون على السياسة

للاقتراحات والمساهمات:

ibnkhaldon@qu.edu.qa

نظريات

الحرب العادلة

مفاهيم

استراتيجية القطر (الالتحاق)

قراءة

إعادة تفعيل الاتفاق النووي
الإيراني: هل وصلنا إلى
طريق مسدود؟

تقارير

هل يؤسّس تطبيع العلاقات
التركية - السعودية لبداية
جديدة؟

نظريات

الحرب العادلة

تقوم هذه النظرية على أن الحروب شر مطلق، لكنّ الحرب العادلة هي الأقلّ شرًا نظرًا لتوافر شروط أو ظروف محدودة تدفع باتجاه تطبيقها، والغرض من هذه النظرية ضمان أن الحرب مبررة أخلاقيًا، من خلال سلسلة من المعايير التي يجب الإيفاء بها جميعًا، حتى يتم اعتبارها عادلة. وتنقسم هذه المعايير إلى مجموعتين رئيسيتين؛ المجموعة الأولى: أخلاقيات شن الحرب، والمجموعة الثانية: السلوك الأخلاقي في الحرب. وقد حصلت دعوات لإدراج مجموعة ثلاثة من المعايير المتعلقة بنظرية الحرب العادلة، وتتعلق بمرحلة ما بعد الحرب: "قانون ما بعد الحرب"، وتتناول أخلاقيات التسوية، وإعادة الإعمار بشكل رئيس. وتقول نظرية الحرب العادلة بأن قتل الإنسان أمر خاطئ وخطير، لكنّ على الدول واجب الدفاع عن نفسها، ومواطنيها والعدالة، وأن حماية النفس البشرية والأبرياء والدفاع عن القيم الأخلاقية تتطلب، في بعض الأحيان، الاستعداد لاستخدام القوة والعنف.

تجادل النظرية بأن ظروفًا قاهرة، أو تداعيات غير مرغوب بها، أو فظائع يمكن منعها قد تبرّر الحرب العادلة، لكن ذلك لا ينبغي أن يُفهم على أنه تبرير للحروب؛ فالنظرية لا تهدف إلى تبرير الحروب، بل منعها، وذلك من خلال إظهار أن خوض الحرب أمر خاطئ بالجملة، ولكنه قد يحصل بشكل محدود في ظروف استثنائية معيّنة. ولذلك فهي تحفّز الدول على إيجاد طرق أخرى لحل النزاعات. كما تهدف النظرية إلى توفير دليل للطريقة الصحيحة أمام الدول للتصرف في حالات الصراع المحتملة. وبالرغم من أن النظرية مخصّصة بالدول، إلا أنه يمكن للأفراد استخدامها لمساعدتهم على تحديد ما إذا كان من الصواب الأخلاقي المشاركة في حرب معيّنة، كما توفر نظرية الحرب العادلة إطارًا مفيدًا للأفراد والجماعات السياسية لاستخدامه في نقاشاتهم للحروب المحتملة.

استراتيجية القطر (الالتحاق)

هي استراتيجية في العلاقات الدولية تلتحق بموجبها الدولة الصغيرة بالدولة القويّة و/أو المعادية لها، نتيجة إقرار ذاتي بأنها أقوى، وأنه لا خيارات أمام الدولة الصغيرة إلا أن تلتحق بهذه الدولة؛ لأن الأخيرة من الممكن أن تأخذ ما تشاء في جميع الأحوال، ولأن تكلفة معارضة أو مواجهة هذه القوة أكبر بكثير من أي منافع قد تنجم عن مقاومتها. ويُنسب المصطلح في أصله إلى فيليب كوينسي رايت، وهو عالم سياسة أمريكي متخصّص في القانون الدولي والعلاقات الدولية، وقد تطرق رايت إلى هذا المفهوم في كتابه دراسة الحرب عام 1942. وقد لقي المفهوم شهرة واسعة لاحقًا، بعد أن استخدمه كينيث والتز عام 1979، في نظرية السياسة الدولية.

ويستخدم المفهوم للدلالة على نمط من التحالفات، يختلف عن مفهوم التوازن، في العلاقات الدولية، حيث إن الدول عادة ما تلجأ إلى الموازنة؛ فالدولة الصاعدة أو المهيمنة تحفّز الآخرين بطريقة غير مباشرة على أن يسعوا إلى التوازن، لكن الالتحاق يحصل عندما تتعرض الدولة الضعيفة لخطر من دولة أقوى منها، فتضطر الأخيرة إلى الالتحاق لحماية نفسها. وبناءً على هذا المفهوم، تتحوّل الدولة القوية/الخصمة في هذه الحالة إلى دولة راعية، بحكم غياب الخيارات والقدرات لدى الدولة الصغيرة. وفي مثل هذه التحالفات، وغالبًا ما تكون الدول الصغيرة مستعدة لأن تُلحق نفسها بالدولة الكبيرة؛ لتحصل على أكبر قدر من الحماية، مقابل حماية حدودها ومواردها ومجتمعها ونظامها السياسي.

وبخلاف الشائع، وبناءً على فهم والتز، فإن رندال شويلر يعتبر أن استراتيجية الالتحاق لا تُطبّق عندما تسعى الدولة إلى حماية نفسها وقت المخاطر فقط، بل عندما تسعى إلى المكاسب أيضًا؛ فالالتحاق بالأقوى قد يؤمّن للدولة الملتحقة العديد من المكاسب. ووفقًا لشويلر، فإن الالتحاق من أجل المكاسب يتم على نطاق أوسع من الالتحاق من أجل الحماية من المخاطر، ومن الممكن أن يتم أيضًا في غياب التهديد.

مفاهيم

قضايا

قراءة عامة
لأحداث شهر
أبريل 2022

إعادة تفعيل الاتفاق النووي الإيراني: هل وصلنا إلى طريق مسدود؟

إلى نهاية شهر مارس وبداية شهر أبريل، كان التفاؤل يسود بشأن قرب التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران، حول إعادة تفعيل الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015. لكن فجأة، وبدون سابق إنذار، بدا أن الطرفين يتعدان شيئاً فشيئاً عن تلك النقطة، وسرعان ما ظهرت شروط ومطالب جديدة عرقلت التقدم الحاصل بهذا الشأن، وهددت بإمكانية نفس المفاوضات برمتها. وهناك ثلاثة عوامل لذلك، على وجه التحديد، وقد يكون السبب الرئيس في تفسير هذا التحول الذي حصل: سلوك إيران وسعيها إلى المزيد من التنازلات الأمريكية، وأزمة احتلال روسيا لأوكرانيا، وموقف موسكو الذي عرقل في مرحلة ما التقدم الحاصل في المفاوضات النووية، مقابل الحصول على ضمانات بألا تقوِّض العقوبات الغربية على موسكو من التعاون مع الجانب الإيراني مستقبلاً، بالإضافة إلى قرب الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وطالبت إيران مؤخراً بأن يُرَمَق كل العقوبات عنها، بما في ذلك العقوبات التي لا ترتبط بالاتفاق النووي الإيراني، كرفع الحرس الثوري الإيراني عن لائحة الإرهاب، وأن تكون المنفعة الاقتصادية المتأتية من الاتفاق ملموسة، والحصول على ضمانات بعدم انسحاب الولايات المتحدة مرة ثانية من الاتفاق، وتأتي هذه المطالب بعد مدة وجيزة جداً من التفاؤل الذي ساد بقرب توقيع الطرفين على إعادة استئناف العمل باتفاق إيران. ويعتقد الجانب الإيراني أن إدارة بايدن في موقف ضعيف يؤهلها لتقديم المزيد من التنازلات في هذه المرحلة؛ نظراً لحاجتها إلى إبراز إنجاز إلى الناخبين الأمريكيين قبيل الانتخابات النصفية.

في المقابل، تقول الإدارة الأمريكية أنها مستعدة لإعادة تفعيل الاتفاق، لكن إذا كان الجانب الإيراني يريد مناقشة قضايا لا تتعلق بالاتفاق، وتخرج عن إطاره، فهذا يفترض أيضاً مناقشة أمور مرتبطة بإيران، ولا تتعلق بالاتفاق النووي مباشرة، كبرنامجها الصاروخي وسياساتها الإقليمية، في حين ترفض طهران أن تناقش هذه المواضيع رفضاً قاطعاً، ما يعني بقاء الطرفين في نفس المكان بالرغم من الحراك الدبلوماسي القائم.

وفي ظل تعثر المحادثات الرامية لإحياء اتفاق 2015 النووي، يقوم الاتحاد الأوروبي بما يسميه مساعي الفرصة الأخيرة لإنقاذ الوضع، حيث يركّز الأوروبيون على إمكانية طرح مقترحات جديدة قد تسهّل توافق الطرفين، من بينها مقترح الحل الوسط الذي يتعلق بإمكانية رفع العقوبات عن الحرس الثوري، مع بقائها على فيلق القدس. وبدوره، يخشى الكونغرس الأمريكي أن تقدّم إدارة بايدن المزيد من التنازلات إلى الحكومة الإيرانية؛ لذا يدفع باتجاه مفاوضات متشددة، والتزام كامل من قبل إيران.

وفي هذا السياق، وافق مجلس الشيوخ الأمريكي الأسبوع الماضي، بأغلبية 62 صوتاً، مقابل 33 صوتاً، من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، على مشروع قرار غير ملزم يدعو إدارة جو بايدن إلى عدم الموافقة على اتفاق نووي مع إيران، ما لم تقبل طهران بعض الشروط الصارمة. وفي المقابل، قد تنتظر إيران الانتخابات النصفية الأمريكية لترى ما إذا كان بايدن سيخرج منها بشكل أضعف أو أقوى، وتقرّر المضي قدماً على هذا الأساس في المفاوضات حول الاتفاق أو إنهائه.



هل يؤسس تطبيع العلاقات التركية - السعودية لبداية جديدة؟

نشرت منصة أمواج ميديا اللندنية مؤخرًا تقريرًا على خلفية الزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان إلى المملكة العربية السعودية، في 28 أبريل 2022، في أول زيارة له من نوعها منذ حوالي خمس سنوات، وكتب التقرير كل من علي باكير وأيوب أرسوي تحت عنوان: هل يؤسس تطبيع العلاقات التركية - السعودية لبداية جديدة؟

يشير التقرير إلى أن الزيارة تَمَّتْ بعد عام من بذل الجهود لإحياء العلاقات الثنائية التي تدهورت بين اللاعبين الإقليميين إلى حد كبير، بعد مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي عام 2018، في قنصلية بلاده في إسطنبول. ويلفت التقرير النظر إلى أنه، وخلال لقاء أردوغان بالملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده، بدت وسائل الإعلام السعودية أكثر حرصًا على نشر لقطات لأردوغان ومحمد بن سلمان، وهما يتصافحان ويعانقان. في حين يمكن اعتبار اللقاء الودي بمثابة إشارة رسمية إلى تطبيع العلاقات، لا سيما بالنظر إلى أن ولي العهد هو القائد الفعلي للمملكة العربية السعودية، كما يحمل رسائل أخرى أيضًا، من بينها: أن الظهور الودي مع أردوغان قد يساعد محمد بن سلمان على إصلاح صورته المتضررة في العالم العربي والإسلامي.

ووفقًا لما أورده التقرير، تطمح تركيا إلى بدء تعاون سياسي وعسكري واقتصادي وثقافي ذي منفعة متبادلة مع المملكة، كما ذكر الرئيس التركي، لكن يعتقد كثير من المراقبين أن التطبيع مدفوع بشكل حصري تقريبًا بالمصاعب الاقتصادية في تركيا، ومقاطعة الرياض غير الرسمية للصادرات التركية. وكمثال على ذلك، يقول علي الشهابي، المحلل السعودي ذو العلاقات الوثيقة مع صناع القرار في الرياض، إن "أردوغان كان معزولًا، ودفع ثمنًا اقتصاديًا باهظًا وخسائر اقتصادية فادحة ناتجة عن المقاطعة الاقتصادية، ومقاطعة السفر، وهذا هو سبب قدومه إلى السعودية." وفي رأي مماثل، ترى دينا إسفندياري من مجموعة الأزمات الدولية أن المصالح الاقتصادية التركية هي "المحرك الرئيسي والأساسي" للزيارة. ولا تقتصر هذه السردية على قلة من المراقبين، بل تُعدُّ الخطاب السائد الذي يروجه المحللون والخبراء ووسائل الإعلام على نطاق واسع.

يشير التقرير إلى أن هذا الانطباع الواسع الانتشار خاطئ، وأنه يمكن اختباره من خلال اللجوء إلى الأرقام؛ لمعرفة الوزن الحقيقي للمملكة في الاقتصاد التركي. فالنظر إلى التطبيع بين أنقرة والرياض على أنه عملية أحادية الاتجاه، والمبالغة في التأكيد على العوامل الاقتصادية باعتبارها المحرك الرئيس، يعكس في أحسن الأحوال فهمًا مشوهًا لديناميكيات الحالية، ويؤكد التقرير أن البيانات المتاحة تشير إلى أن حجم التعاملات الاقتصادية بين تركيا والسعودية متواضع للغاية، وفي بعض الأحيان لا يُذكر بالقياس إلى حجم الاقتصاد التركي. ولا ينطبق هذا على الوضع الحالي فحسب، بل كان كذلك بين عامي 2015 و2016، عندما كانت العلاقات بين القوتين الإقليميتين في ذروتها. والحقيقة أن حجم التجارة الثنائية السنوية بين تركيا والمملكة العربية السعودية لم يتجاوز الـ 5.8 مليار دولار أميركي في ذروته، أو 1.5 بالمائة فقط من المبادلات التجارية الدولية التركية، وأقل من ذلك بكثير بالقياس إلى حجم الاقتصاد التركي. ومع المقاطعة السعودية غير الرسمية للصادرات التركية التي بدأت عام 2020، وصلت التجارة إلى ما يزيد عن 3.5 مليار دولار أميركي العام الماضي. أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فإن حجم التدفقات القادمة من المملكة العربية السعودية إلى تركيا، والتي

بلغت ذروتها عام 2008، شكلت بالكاد 1 بالمئة من إجمالي الاستثمارات التي تلقتها تركيا خلال الأعوام 2005-2021.

وفيما يتعلق بالسياحة التي تُعدُّ مكونًا حيويًا للاقتصاد التركي، يقول التقرير إن المملكة العربية السعودية لم تكن في أي يوم من الأيام مساهمًا هامًا؛ فعندما بلغ عدد الوافدين السعوديين ذروته عام 2018 بنحو 750 ألف، شكلوا أقل من 2 بالمئة من السياح الأجانب الذين زاروا تركيا في ذلك العام. وبعبارة أخرى، يواجه الاقتصاد التركي تحديات بلا شك، لكن من غير المرجح أن تكون العوامل الاقتصادية هي الدافع الوحيد لأردوغان لتطبيع العلاقات مع المملكة العربية السعودية؛ فالعوامل الجيوسياسية والجيواستراتيجية لها اليد العليا في تشكيل العلاقات الثنائية بين البلدين على حد وصف التقرير.

ويلفت التقرير النظر إلى أن السياسات الإقليمية للولايات المتحدة وإيران، فضلًا عن التداعيات الأمنية لهذه السياسات تؤدي دورًا في تشكيل علاقاتهما إلى حد كبير. ومنذ عام 2017، أصبحت المعادلة أكثر تعقيدًا مع إضافة تأثير محمد بن سلمان المتزايد على السياسة الخارجية السعودية، كعامل جديد وقوي.

إنَّ المعايير الجيوسياسية والجيواستراتيجية المهيمنة على العلاقة السعودية - التركية، بالإضافة إلى الافتقار إلى الترابط الاقتصادي المعقد، تشير إلى أنه من السابق لأوانه الاحتفال بالمصالحة، ناهيك عن تصور مسار العلاقات على مدى السنوات المقبلة.

واستنادًا إلى ما أورده التقرير، فعلى الرغم من إمكانية أن تركز تركيا والمملكة العربية السعودية بعض التقدم في تعزيز الروابط بينهما، إلا أن علاقتهما تظل هشّة وعرضة للعديد من المتغيرات، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً- العلاقات السعودية التركية لا تعتمد على المؤسسات، وهذا يعني أن التطبيع سيعتمد بشكل كبير على العلاقة الشخصية بين أردوغان ومحمد بن سلمان، ووفقًا لمسؤول سعودي لم يذكر اسمه، "هو [أردوغان] يحتاج إلينا أكثر مما نحتاج إليه، وهو الذي يسافر إلينا. موقفه هذا كلفه خسارة المليارات من العائدات، أي تجارة مستقبلية ستكون وفقًا لشرطنا". إذا كانت هذه الكلمات تعكس المزاج العام في الرياض، فإن هذا الموقف الضيق الأفق يعني أن المصالحة بين الطرفين قد تكون غير حقيقية.

ثانيًا- على عكس المسارات الأخرى للتطبيع بين تركيا ودول المنطقة، مثل مصر وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة، لا توجد أجندة محددة من التعاون بين أنقرة والرياض في المجالات الاقتصادية والسياسية والاستخباراتية، حيث إن وجود مثل هذه الأجندة سيكون مؤشرًا جيدًا على الاتجاه الذي قد تتخذه العلاقات الثنائية.

ثالثًا- الديناميكيات الإقليمية والدولية التي أدت إلى التطبيع السعودي - التركي في المرحلة الحالية ليست ثابتة. وبالتالي قد تؤثر التحولات المحتملة في هذه الديناميكيات على العلاقات الثنائية، وتشمل العوامل الجديرة بالمراقبة الدقيقة، الانتخابات العامة والرئاسية في تركيا لعام 2023، والانتخابات الرئاسية الأميركية لعام 2024، ومصير الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015، والوضع الداخلي في المملكة العربية السعودية وسط انتقال القيادة في المملكة.

وفي نهاية المطاف، وبغض النظر عن وجود إرادة حقيقية، فإن التطبيع بين المملكة العربية السعودية وتركيا يقف على ما يبدو على أرضية متزعزعة، ويمكن أن يخضع لتغيرات متقلبة. ويبقى الأمر الوحيد المؤكد هو أن صمود المصالحة سيخضع للاختبار في الفترة المقبلة.